مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

لماذا يُعد خروج الإمارات العربية المتحدة من أوبك حدثاً هاماً؟

الكاتب: فيصل اسلام

المصدر: موقع ال "بي بي سي"/ نُشر بتاريخ 28 نيسان 2026

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

لماذا يُعد خروج الإمارات العربية المتحدة من أوبك حدثاً هاماً؟

الكاتب: فيصل اسلام

المصدر: موقع ال "بي بي سي"/ نُشر بتاريخ 28 نيسان 2026.[1]

يُمثل إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة انسحابها المفاجئ من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) حدثاً مفصلياً بامتياز، إذ تعود عضوية الإمارات في المنظمة إلى ما قبل قيام اتحادها عام 1971، مما يمنح هذا القرار أبعاداً تاريخية واستراتيجية عميقة تتجاوز مجرد السياسات النفطية العابرة.

تُعد منظمة (أوبك) تكتلاً دولياً يضم في طليعته كبار مُصدّري النفط في منطقة الخليج العربي، وقد بسطت المنظمة هيمنتها لعقود طويلة على أسعار النفط الخام عبر آلية ضبط المعروض، من خلال خفض أو زيادة الإنتاج وتوزيع الحصص بين الدول الأعضاء. وقد تجلّى دورها المحوري خلال أزمات النفط في سبعينيات القرن الماضي، وهي الحقبة التي أعادت تشكيل سياسات الطاقة العالمية وصياغة موازين القوى الاقتصادية.

وفي حين تتبوأ المملكة العربية السعودية صدارة الإنتاج داخل المنظمة، تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر طاقة إنتاجية فائضة، مما يجعلها "المنتج الموازن"

[1] Why the UAE's exit from Opec is a big deal. https://www.bbc.co.uk/news/articles/cj4pxyklw1jo

الثاني من حيث الأهمية، وقوةً قادرة على ضخ كميات إضافية للمساهمة في كبح جماح الأسعار عند الضرورة.

بيد أن هذا الدور الاستراتيجي هو ذاته الذي دفع الإمارات لإعادة تقييم تموضِعها داخل المنظمة على المدى الطويل، إذ سعت الدولة إلى تعظيم الاستفادة من استثماراتها الضخمة في بنيتها التحتية النفطية. فبينما تُقيّد حصص (أوبك) سقف الإنتاج الإماراتي عند مستويات تتراوح بين 3 و3.5 مليون برميل يومياً، تجد الإمارات نفسها أمام تضحيات مالية جسيمة تتمثل في إيرادات مفقودة، نتيجة عدم قدرتها على استغلال كامل طاقتها الإنتاجية المطوَّرة.

ومع ذلك، يؤدي توقيت هذه الخطوة إلى تداعيات جيوسياسية عميقة مرتبطة بملف الحرب مع إيران، إذ إن التصعيد المستمر في منطقة الخليج لم يلقِ بظلاله على العلاقات الإماراتية الإيرانية فحسب، بل قد يمتد أثره ليعمِّق الفجوة في العلاقات المتوترة أصلاً مع المملكة العربية السعودية.

أما على صعيد منظمة (أوبك)، فإن هذه الخطوة تُمثِّل ضربة قاصمة تأتي في وقت تُثار فيه تساؤلات جوهرية حول قدرة المنظمة على الحفاظ على تماسكها واستمراريتها على المدى البعيد.

ولا يتوقف المشهد عند هذا الحد، فبمجرد استعادة الإمارات قدرتها على تصدير كامل إنتاجها النفطي عبر المسارات البحرية أو خطوط الأنابيب، فمن المرجّح أن تمضي قُدماً نحو استهداف سقف إنتاج يصل إلى 5 ملايين برميل يومياً. وفي ظل هذا السيناريو، قد تندلع شرارة "حرب أسعار" تقودها السعودية كرد فعل، وهي مواجهة قد يصمد

أمامها الاقتصاد الإماراتي نظراً لتنوعِه النسبي، إلّا أنها قد تعصف باقتصادات الدول الأعضاء الأكثر هشاشةً وفقراً داخل المنظمة.

كما يبقى المشهد المستقبلي رهيناً بطبيعة الرد السعودي وحجم احتوائه لهذه التحولات.

تتبوأ دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الرابعة كأكبر منتج للنفط ضمن منظمة (أوبك). وفيما يلي استعراض لمعدلات إنتاج النفط الخام (مقاسةً بالمليون برميل يومياً) وفقاً لبيانات عام 2024:

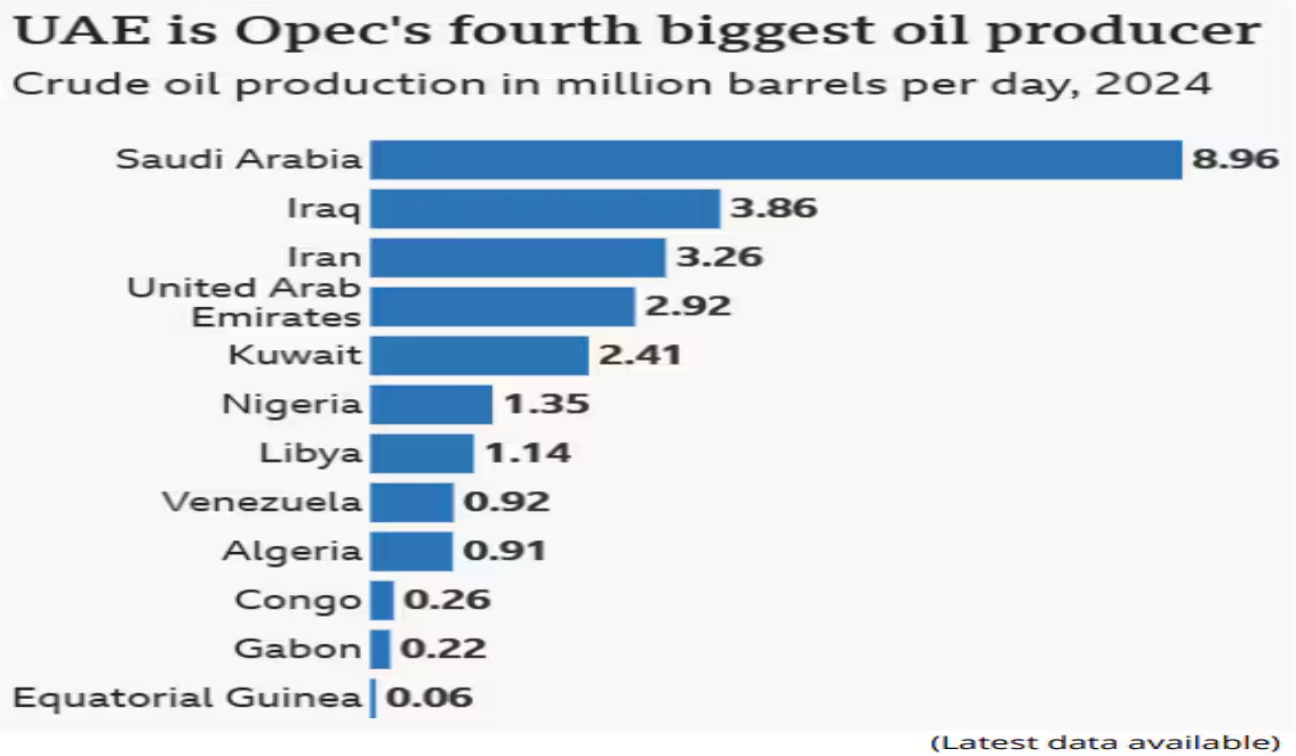

يكشف مسؤولون إماراتيون بارزون عن توجهات لمدّ خطوط أنابيب جديدة تربط حقول النفط في أبوظبي بميناء الفجيرة الذي يمتلك طاقة استيعابية غير مُستغَلة بالكامل

بهدف تجاوز مضيق هرمز. ورغم وجود خط أنابيب تشغيلي حالياً، إلا أن الحاجة باتت مُلحّة لتعزيز القدرة الاستيعابية لمواكبة خطط رفع الإنتاج، والاستجابة للتغيّرات الجوهرية في حركة الملاحة وتكاليف الشحن داخل الخليج.

في المشهد الراهن، ونظراً لحالة "الحصار المزدوج" التي تفرض ظلالها على المِلاحة في مضيق هرمز، لا يُنظر إلى هذا المشروع كعامل وحيد محرّك للأسواق، كما لم يمتد أثره المباشر بعد ليشمل أسعار المشتقات النفطية، والغاز، والسلع الأساسية كالبلاستيك والمواد الغذائية.

وبينما ينصب تركيز العالم بشكل مُبرر على بلوغ أسعار النفط عتبة الـ 110 دولارات للبرميل، فإن ذلك لا ينفي احتمال تراجعها إلى مستويات تقارب 50 دولاراً العام المقبل، سيما إذا ما وُجدت حلول للأزمة في المضيق بالتزامن مع استحقاق انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي الوشيكة.

وعلى صعيد موازين القوى، تراجع ثقل منظمة (أوبك) في أسواق الطاقة العالمية مقارنةً بحقبة السبعينيات، إذ انحسرت حصتها من النفط المتداول دولياً من 85% إلى نحو 50% حالياً. وبالتوازي مع ذلك، تراجعت الأهمية النسبية للنفط في هيكل الاقتصاد العالمي عما كانت عليه سابقاً. لذا، فإن (أوبك) اليوم، وإن كانت تحتفظ بنفوذ ملموس، إلّا أنها لم تعد تملك سلطة احتكارية مُطلقة على السوق، أو القدرة على الهيمنة على القرار الاقتصادي العالمي كما في السابق.

يستحضر المشهد الراهن المقولة الشهيرة للشيخ أحمد زكي يماني، وزير النفط السعودي الأسبق وأحد أبرز قادة (أوبك): "لم ينتهِ العصر الحجري بسبب نفاد الحجارة،

ولن ينتهي عصر النفط بنفاد النفط"، وهي نبوءة تشير إلى عالم ستُستبدل فيه الهيدروكربونات بمصادر طاقة بديلة.

في هذا السياق، يمكن قراءة التوجهات الإماراتية الأخيرة كاستجابة استباقية لهذا التحوّل العالمي نحو تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوّري. وتتجلى مؤشرات هذا التحوّل بوضوح في ضخ الصين استثمارات هائلة في قطّاع الكهرباء، مما ساهم في تخفيف الصدمات الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة التقليدية. وتُشير التقديرات إلى أن تحويل منظومات النقل في الصين إلى الطاقة الكهربائية قد قلّص الطلب على النفط في ثاني أكبر اقتصاد عالمي بمقدار مليون برميل يومياً، وهو ما يعزز التوقعات ببلوغ الطلب العالمي على النفط ذروته قريباً مع تسارع هذا التوجه دولياً.

ومن هذا المنطلق، يبدو من المنطقي استراتيجياً تعظيم العوائد المالية من الاحتياطيات النفطية في أسرع وقت ممكن قبل تراجع الطلب الهيكلي. وتستند الإمارات في ذلك إلى محفظة مالية قوية واقتصاد نجح جزئياً في التنويع عبر قطّاعات الخدمات المالية والسياحية.

بيد أن استشراف المستقبل يظل رهيناً بالواقع الجديد الذي سيتشكّل في حال توقفت الأعمال العدائية في منطقة الخليج. فانسحاب الإمارات من (أوبك) قد يطلق سلسلة من التداعيات التي ستضع ضغوطاً جسيمة على المملكة العربية السعودية، إذ بمجرد انتظام حركة الناقلات عبر المضيق، أو نجاح الإمارات في مضاعفة سعة خطوط أنابيبها الجديدة، سيتدفق النفط الإماراتي بكميات غير مسبوقة متحرراً من قيود الحصص والالتزامات التنظيمية.

ختاماً، ورغم أن هذا التحوّل قد لا يغيّر موازين القوى في ظل الحصار الحالي، إلّا أنه يمتلك القدرة على إعادة صياغة المشهد الطاقي والجيوسياسي برمّته في المرحلة المقبلة.

***